



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة السابعة عشرة

فيغو، إسبانيا، 25-29 نوفمبر / تشرين الثاني 2019

الموضوعات العالمية والعمل مع المنظمات الدولية

### موجز

تقدم هذه الوثيقة عرضاً عاماً مقتضباً للعمل الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في سياق البرامج العالمية، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة ومبادرة النمو الأزرق، ومع المنظمات والهيئات الدولية الأخرى، ولا سيما تلك التي هي في أسرة الأمم المتحدة.

وقد قامت إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لدى المنظمة بتنفيذ معظم العمل مباشرة وغالباً بالتعاون مع وحدات أخرى في المنظمة كمكتب الشؤون القانونية والأخلاقية، وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الزراعة وحماية المستهلك.

### الإجراءات التي يقترح اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

- ◀ الأخذ علماً بالتقدم الذي أحرز مع مبادرة المنظمة للنمو الأزرق في فترة السنتين؛
- ◀ والإقرار بالجهود المبذولة لمواءمة عمل المنظمة مع أهداف التنمية المستدامة؛
- ◀ والأخذ علماً بالتقدم الذي أحرز بالتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية الأخرى؛
- ◀ وتقديم التوجيهات بشأن المنظمات أو الهيئات أو المبادرات الدولية الأخرى التي يمكن أن تستفيد المنظمة منها في عملها المتعلق بتجارة الأسماك.



nb386  
NB386/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)

## مقدمة

- 1- تتمتع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية حقاً بطابع عالمي وتؤدي تجارة الأسماك دوراً مهماً في ربط مختلف أصحاب المصلحة، أي المنتجين والمجهزين وواضعي السياسات ووكالات الرقابة والمستوردين والمصدرين والمستهلكين. وفي هذا السياق، تواصل المنظمة جهودها لتنفيذ نهج أكثر تكاملاً في التعامل مع التجارة وإدارة الموارد، وإدارة المناطق الساحلية، وتربية الأحياء المائية، وسبل كسب العيش، والأمن الغذائي والتغذية، وسلاسل القيمة، والنظم الغذائية.
- 2- وترتبط الأنشطة بشكل متزايد بخطة عام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة الـ17، ولا سيما الأهداف 14 (الحياة تحت الماء) و2 (القضاء التام على الجوع) و8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) و12 (الاستهلاك والإنتاج المستدامين) و17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).
- 3- وفي هذا السياق العالمي، لا بد من أن تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع منظمات دولية أخرى لزيادة أوجه التكامل وتقليل الازدواجية، ولذلك تواصل المنظمة تعاونها مع العديد من وكالات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى التي تعمل على قضايا متعلقة بالتجارة الدولية في الأسماك، لا سيما في أنشطتها لبناء القدرات ووضع المعايير.

## الموضوعات العالمية

### اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك

- 4- خلال الدورة العاشرة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك (تروندهايم، أغسطس/آب 2019)، شدد الأعضاء على أهمية الوصول إلى الأسواق وحدوى عمل المنظمة بشأن قضايا ما بعد الصيد، ولا سيما الحد من الفاقد والمهدر، وأهمية صغار المنتجين والمساهمة الإيجابية لتربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي وسبل كسب العيش؛ وسلطوا الضوء على عمل المنظمة في تتبع بيانات السوق والبيانات التجارية المتعلقة بالأسماك والمنتجات السمكية، مقترحين توسيع نطاق تغطيته ليشمل السلع الأساسية ذات الصلة بتربية الأحياء المائية.
- 5- وأقرت اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية أيضاً بالحاجة إلى توفير المعلومات ذات الصلة بشأن القيمة التغذوية لمختلف منتجات تربية الأحياء المائية، والخطوط التوجيهية بشأن رصد المتناول الغذائي، والأساليب لتحسين كفاءة سلسلة القيمة وتعزيز القدرة على تقييم جودة منتجات تربية الأحياء المائية. وطلب الأعضاء إلى المنظمة مواصلة وتعزيز إجراءات الدعم الفني وبناء القدرات التي تشرك النساء والشباب في السياسات، وتوفير فهم أفضل للعلاقات المعقدة بين التغذية، والفقر، والمساواة بين الجنسين، والشباب، والمنافسة على الموارد النادرة (المياه والأراضي والمناطق الساحلية وغيرها) وتغيّر المناخ.
- 6- علاوة على ذلك، قامت اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية بما يلي:

- الإقرار بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد كأداة مفيدة للتقييم الذاتي من شأنها أن تساعد الأعضاء في تطوير التوجيهات السياساتية ذات الصلة لتوفير المزيد من الدعم لتنمية تربية الأحياء المائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتم اقتراح تعديلات محتملة على أداة إجراء الاستقصاءات من أجل تيسير جمع المعلومات وتجنب الازدواجية في أسئلة الدراسة الاستقصائية ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛
- والترحيب بوضع اللمسات الأخيرة على تقرير حالة الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة في العالم والثناء على المنظمة لقيامها بذلك؛
- الموافقة على الوحدات المواضيعية المقترحة للخطط التوجيهية لتربية الأحياء المائية المستدامة.

7- ويمكن الاطلاع على التقرير الكامل للدورة في الوثيقة COFI:FT/XVII/2019/Inf.4.

### مبادرة النمو الأزرق

8- يتزايد الاهتمام حول العالم بتطبيق نهج الاقتصاد الأزرق والنمو الأزرق باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة للقطاعات القائمة على الموارد المائية (مثل السياحة، والنقل البحري، ومصايد الأسماك، وسواها.)، واستعادة صحة المحيطات في الوقت نفسه، وإعادة تحديد علاقة الإنسان بالمحيطات. وعلى الرغم من أن النهج تختلف عن بعضها البعض، إلا أنها تتسم بصورة عامة بطابع مشترك بين القطاعات وتقوم على فكرة أن التنسيق بين القطاعات يؤدي إلى نتائج أكبر من محصلة أجزائه. وتهدف نهج الاقتصاد الأزرق أيضاً إلى توليد المنافع عبر الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، بما في ذلك المنافع البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

9- وتقرّ المنظمة بتزايد الاهتمام والوعي بنهج النمو الأزرق، لا سيما عندما تتضمن سلاسل القيمة، وتعمل مع العديد من البلدان الأعضاء للحرص على أن تشمل هذه النهج جميع أصحاب المصلحة. وتشمل مشاريع النمو الأزرق في الكثير من الأحيان صغار الصيادين، والنساء، والشباب، والسكان الأصليين ليتمكن الجميع من الاستفادة من الانتقال إلى النمو الأزرق من غير تعريض استدامة الموارد للخطر. وتمتع مبادرة المنظمة للنمو الأزرق بخصائص فريدة تميزها عن النهج والتطبيقات الأخرى حيث إنها لا تركز على المحيطات فقط، بل أيضاً على المياه الداخلية وحتى على المناطق التي تعاني من ندرة المياه. وترمي المبادرة إلى تعزيز النمو المستدام والشامل وإلى عدم التوقف فقط على حماية البيئة كما هي الحال في العديد من نهج الاقتصاد الأزرق الأخرى. وتتناول مبادرة المنظمة للنمو الأزرق بشكل رئيسي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من منظور سلسلة القيمة، وتحاول في الوقت نفسه إيجاد سبل تحقيق الأثر مع قطاعات أخرى، بما فيها القطاعات الزرقاء الناشئة مثل السياحة والنقل البحري، بطريقة مدروسة وقائمة على الأدلة.

10- وقد حققت المبادرة منذ إطلاقها عام 2014، تقدماً كبيراً على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. فعلى المستوى الدولي، حددت المبادرة منهجيتها من أجل الاضطلاع بالعمل في مجال النمو الأزرق ونقّحتها عبر إدماج الصكوك القائمة التابعة للمنظمة. ويقوم نهج النمو الأزرق بإدماج والاستفادة من الصكوك من قبيل نهج النظم الأيكولوجية في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والخطط التوجيهية الخاصة بسلسلة القيمة، والخطط التوجيهية

لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، ومجموعة أدوات RuralInvest لتعبئة الموارد المالية من أجل دعم انتقال المجتمعات المحلية إلى نماذج أكثر استدامة، والأدوات الأخرى لتتبع سبل كسب العيش. ويؤكد هذا الدمج في الكثير من الأحيان أوجه تآزر بين قطاعات الصيد والقطاعات السياحية الآخذة في النمو حول العالم، الأمر الذي يتيح فرصاً جديدة للعمل اللائق. علاوة على ذلك، قدمت المنظمة مساهمة مهمة في أول اجتماع دولي كبير حول الاقتصاد الأزرق، وهو مؤتمر كينيا حول الاقتصاد الأزرق المستدام الذي عقد في نيروبي في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، عبر استضافة أحداث عديدة تتعلق بتربية الأحياء المائية وتعبئة الموارد المالية والموضوعة للزراعة، والمشاركة فيها.

11- وعلى المستوى الإقليمي، تم إطلاق برنامج الأمل الأزرق للتعاون الفني عام 2018 في تركيا والجزائر وتونس، وهو يركز على تحقيق النمو المستدام من خلال تطبيق نهج النظم الأيكولوجية في مصايد الأسماك، ومنهجيات سلسلة القيمة الشاملة، وتنويع سبل كسب العيش من صيد الأسماك، لا سيما من خلال سياحة صيد الأسماك. وفي عام 2019، أطلقت مبادرة المنظمة للنمو الأزرق مبادرة مصايد الأسماك الساحلية التي يمولها مرفق البيئة العالمية في كابو فيردي والسنغال وكوت ديفوار، لتعزيز النمو الأزرق في هذه البلدان من خلال تحسين إدارة مصايد الأسماك وسلاسل القيمة. وفي عام 2019 أيضاً، قامت المنظمة بدعم من أمانة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بتنظيم حلقات عمل في كل من هذه الأقاليم مع التركيز على النهوض بالنمو الأزرق من خلال تطوير سلاسل القيمة المستدامة والشاملة ودعم أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لكي تعقد أول مؤتمر إقليمي بشأن الاقتصاد الأزرق للبلدان الأعضاء فيها.

12- وعلى المستوى الوطني، دعمت مبادرة النمو الأزرق: تنفيذ ميثاق النمو الأزرق والحفاظة الاستثمارية لكابو فيردي من خلال الحصول على دعم مصرف التنمية الأفريقي (بداية عام 2017)؛ وتحديد المعايير الدولية لاستراتيجية النمو الأزرق في المغرب (أبريل/نيسان 2018)؛ ووضع الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق في مدغشقر (مايو/أيار 2018)؛ ووضع خطط استثمارية متعددة القطاعات في تركيا وتونس والجزائر من خلال مبادرة الأمل الأزرق (أكتوبر/تشرين الأول 2018)؛ والمؤتمر الدولي حول الاقتصاد الأزرق في كينيا (نوفمبر/تشرين الثاني 2018)؛ والحوار بشأن الاقتصاد الأزرق في بنغلاديش، لا سيما في سياق مشروع مصايد الأسماك الساحلية والبحرية المستدامة (مارس/آذار 2019)؛ من جملة عدد من الحوارات والاجتماعات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الأزرق والنمو الأزرق.

### أهداف التنمية المستدامة

13- تقوم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على أهداف التنمية المستدامة الـ17 التي تعد أهدافاً عالمية وافق جميع الأعضاء في الأمم المتحدة على السعي إلى تحقيقها وتنفيذها. وتساهم أهداف التنمية المستدامة في تشكيل خطط التنمية القطرية عبر تحديد إطار سياساتي جديد يركز على القضاء على الفقر بجميع أشكاله والحد من عدم المساواة والتصدي لتغير المناخ، مع وضع التنمية الشاملة في صلب جميع السياسات. وهناك 17 هدفاً للتنمية المستدامة و169 مقصداً و232 مؤشراً ذي الصلة من شأنهم رصد التقدم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة حالياً بدور الوكالة الراعية المسؤولة عن رصد أربعة مؤشرات تتعلق بهدف التنمية المستدامة 14 الذي يتمثل في "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة"، والتبليغ عنها.

14- ويقاس مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-4-1 نسبة الأرصدسة السمكية ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً. وتصف الأرصدسة السمكية التي تبلغ وفرتها مستوى إنتاج الغلة المستدامة القصوى أو تتجاوزها، على أنها مستدامة بيولوجياً. وفي المقابل، عندما تنخفض الوفرة دون مستوى إنتاج الغلة المستدامة القصوى، تعتبر الأرصدسة غير مستدامة بيولوجياً. ولاحتساب هذه النسبة، يجب وضع قائمة مرجعية بالأرصدسة وتقييم حالة كل رصيد وفقاً لمنهجيات متفق عليها. وفي الظروف المثالية، هناك حاجة إلى تقييم الأرصدسة من أجل تشخيص الحالة الراهنة لجميع الأرصدسة الواردة في القائمة المرجعية. ويحتاج تقييم الأرصدسة إلى البيانات الإحصائية عن المصيد وعن جهود الصيد، ومؤشرات قياس تاريخ عُمر الأرصدسة السمكية، والمعايير الفنية لسفن الصيد، التي ليست متوافرة في الكثير من الحالات. وبالإضافة إلى الطلب الكبير على البيانات، يحتاج تقييم الأرصدسة إلى مهارات النمذجة الرقمية. ونتيجة لذلك، يأتي اليوم حوالي 25 في المائة فقط من المصيد العالمي من الأرصدسة التي تم تقييمها رقمياً. وتعد طريقة تقييم العدد الكبير من الأرصدسة التي لم تخضع للتقييم بعد، مهمة صعبة جداً ولكن ضرورية لزيادة حجم الأرصدسة المبلغ عنها بشكل ملحوظ. ولتنفيذ مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-4-1، بذلت المنظمة جهداً كبيراً للمحافظة على المنهجيات الحالية لتقييم الأرصدسة، وطوّرت في الوقت نفسه أساليب جديدة قابلة للتطبيق على مصائد الأسماك التي تتوافر بيانات محدودة عنها والتي تفتقر إلى القدرات. وقد خصصت المنظمة قدرًا كبيراً من الموارد البشرية والمالية خلال العقد الأخير لتطوير أساليب جديدة من أجل توسيع نطاق تقييمها ورصد حالة الأرصدسة السمكية في العالم. وعلى الرغم من أنه لم يتم إيجاد أسلوب موثوق وقابل للتطبيق عالمياً حتى الآن، أدى التقدم التراكمي والإنجازات التي تحققت إلى الوصول إلى مرحلة تشهد بروز أسلوب محتمل. وتتعاون المنظمة الآن مع مؤسسات خارجية لإنتاج هذا الأسلوب الذي يفترض أن يكون جاهزاً للاختبار بحلول عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمة على وضع دورة للتعلّم الإلكتروني تهدف إلى توفير الخطوط التوجيهية لأصحاب المصلحة من أجل رفع التقارير بشأن هدف التنمية المستدامة 14-4-1 ويتوقع أن تصدر في نهاية عام 2019/بداية عام 2020.

15- وقد صممت المنظمة مؤخراً ووضعته منهجية معترف بها دولياً لمؤشر هدف التنمية المستدامة 14-7-1 الذي يرصد المساهمة الاقتصادية التي تقدمها الموارد البحرية في الاقتصادات الوطنية من خلال مصائد الأسماك، وذلك عبر احتساب مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتقوم المنهجية على معايير دولية مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة المضافة لمصائد الأسماك، والاستدامة البيولوجية للأرصدسة السمكية. وتقوم الوكالات الدولية، وواضعو السياسات والهيئات العامة، من جملة أطراف أخرى، باستخدام جميع هذه المدخلات لتوجيه عمليتي صنع القرارات والتخطيط لها. ويمكن لمؤشر رصد المساهمة الاقتصادية التي تقدمها مصائد الأسماك المستدامة، أن يعطي صورة ذات صلة عن أهمية مصائد الأسماك في الاقتصادات الوطنية، مما يضمن تخصيص الموارد التي قد تعود بالفائدة على القطاع على نحو أكثر توازناً. ونظراً إلى الطابع العالمي لأهداف التنمية المستدامة، تم وضع مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-7-1 لينطبق على أكبر عدد ممكن من البلدان، مع إبقاء أي متطلبات إضافية لرفع التقارير عند حدها الأدنى عبر استخدام البيانات المقبولة دولياً والمتاحة بالفعل لاحتساب المؤشر.

16- ويسعى مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-6-1 إلى قياس التقدم المحرز من جانب البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بالاستناد إلى ردود الأعضاء على الاستبيان لرصد تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية ذات الصلة. ويشمل المؤشر خمسة متغيرات

تم إسناد وزن ترجيحي<sup>1</sup> لكل منها تبعاً لأهميتها في القضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، مع مراعاة مجالات التداخل بين بعض الصكوك. ويسعى المؤشر إلى تقييم مستوى التنفيذ في كل متغير من المتغيرات في السياسات والتشريعات والإطار المؤسسي والعمليات والإجراءات. وتتاح نقاط المؤشر كل سنتين بعد صدور كل طبعة من استبيان مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

17- ويتم تقييم مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-ب-1 المتعلق بالتقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني، تنظيمي، سياسي ومؤسسي، بالاستناد إلى ثلاثة أسئلة عن تنفيذ استبيان مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، يجب عليها الأعضاء مرّة كل سنتين. وتشكل هذه الأسئلة مؤشرات غير مباشرة على الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق وصول صغار الصيادين إلى الموارد البحرية وإلى تسييرها، وتتعلق الأسئلة بما يلي: (1) وجود قوانين أو أنظمة أو سياسات أو خطط أو استراتيجيات تستهدف أو تُعنى بشكل محدد بقطاع مصائد الأسماك الصغيرة الحجم؛ (2) وأي مبادرات محددة جارية لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الخطوط التوجيهية الطوعية)؛ (3) ووجود آليات يساهم من خلالها الصيادون والعاملون في مجال الأسماك على نطاق صغير في عمليات صنع القرارات. وحتى لو كان هدف التنمية المستدامة 14-ب يتعلّق بالموارد البحرية فقط، يجب أن يوجّه مقصده ومؤشره العمل أيضاً في ما يخص مصائد الأسماك الداخليّة الصغيرة النطاق التي تؤدي دوراً ماثلاً في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والقضاء على الفقر. وتساعد المنظمة أعضائها والشركاء الآخرين على تكوين فهم أفضل لهدف التنمية المستدامة 14-ب ورفع التقارير بشأنه، وهناك دورة للتعلّم الإلكتروني متاحة على الإنترنت بست لغات.

## التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية الأخرى

### الدستور الغذائي ومنظمة الصحة العالمية

18- تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة الصحة العالمية لتقديم المشورة العلمية إلى هيئة الدستور الغذائي. وخلال الفترة الفاصلة بين الدورات، شملت المخرجات الرئيسية "التوجيهات الفنية لتطوير الجوانب المتعلقة بمناطق التربية في برامج إصحاح الرخويات الثنائية الصمامات" التي نُشرت مؤخراً والتي طلبتها لجنة الدستور الغذائي المعنية بالأسماك والمنتجات السمكية؛ وتنظيم اجتماع خبراء مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة وجودة المياه المستخدمة في إنتاج الأغذية وتجهيزها، من أجل توفير المشورة في ما يخص المسائل المتعلقة باستخدام مياه البحر وإدارة المياه لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والذي سيثمر عن تقرير مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية يكون من شأنه توفير الأساس اللازم لتوجيه عملية إعداد نصوص الدستور الغذائي المناسبة

<sup>1</sup> الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار لعام 1982 وتنفيذها (وزن ترجيحي نسبته 10 في المائة)؛ والانضمام إلى اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام 1995 وتنفيذه (وزن ترجيحي نسبته 10 في المائة)؛ ووضع وتنفيذ خطة عمل وطنية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تمسحياً مع خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (وزن ترجيحي نسبته 30 في المائة)؛ والانضمام إلى الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه لعام 2009 وتنفيذه (وزن ترجيحي نسبته 30 في المائة)؛ وتنفيذ مسؤوليات دول العلم في سياق اتفاق الامتثال لمنظمة الأغذية والزراعة لعام 1993 والخطوط التوجيهية الطوعية للمنظمة بشأن أداء دولة العلم (وزن ترجيحي نسبته 20 في المائة).

ولتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء؛ وتنظيم اجتماع خبراء بشأن التسمم بالسيكوتاتيرا بناء على طلب لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، والذي سيثمر أيضاً عن تقرير مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية يكون من شأنه توفير الأساس اللازم لتوجيه عملية إعداد نصوص الدستور الغذائي المناسبة ولتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء.

19- وتعمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عن كثب مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان من أجل الاستجابة على المستوى العالمي لخطر مقاومة مضادات الميكروبات عبر المشاركة في مبادرات عالمية متعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات وتنسيقها على مستوى واجهة الاتصال للحيوان والإنسان والنظم الإيكولوجية. وأخيراً، تعمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات من أجل تطوير استراتيجية عالمية مشتركة بين الوكالات تتعلق بالسيكوتاتيرا ومن أجل إنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر بسلامة الأغذية يعنى بتفشي الطحالب الضارة والسموم البحرية.

### منظمة العمل الدولية

20- لقد كان التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية خلال فترة السنتين متواصلًا ومنتجًا. وقد شارك الممثلون عن أمانة كل منظمة في عدد من الاجتماعات والحوارات في المقار الرئيسية وفي الميدان، وقدموا المساهمات الفنية والبيانات لإعداد الوثائق والخطوط التوجيهية.

### المنظمة البحرية الدولية

21- بناء على طلب لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثالثة والعشرين، عملت أمانتا المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة معاً على إنشاء مجموعة العمل المخصصة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية والمعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والمسائل ذات الصلة في أكتوبر/تشرين الأول 2000. واجتمعت مجموعة العمل المخصصة هذه ثلاث مرات منذ إنشائها، مع انعقاد اجتماعها الأخير في تورمبولينوس، إسبانيا بين 23 و25 أكتوبر/تشرين الأول 2019 وتوسيع نطاقه ليشمل للمرة الأولى منظمة العمل الدولية.

22- وقد عاجلت مجموعة العمل المخصصة العديد من الشواغل المشتركة المتعلقة بأعلام الموانئ، وإعادة تحديد علم السفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ومسؤوليات دول العلم ودول الميناء، وغيرها من المسائل المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وأدت نتائج المناقشات الأخيرة التي أجرتها مجموعة العمل المخصصة إلى توسيع نطاق مشروع التقييم في المنظمة البحرية الدولية ليشمل جميع سفن الصيد التي تتخطى حمولتها 100 طن وسفن الصيد العاملة في المياه خارج ولايتها الوطنية والتي ويبلغ طولها الكلي 12 متراً. وقد شكّل ذلك تطوراً مهماً بالنسبة إلى السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن التموين، والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، والصكوك والمبادرات الدولية الأخرى ذات الصلة.

23- وتقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة للمنظمة البحرية الدولية من أجل الترويج لاتفاق كيب تاون، بما في ذلك من خلال الاتصالات وتقديم الدعم للمؤتمر الوزاري بشأن سلامة سفن الصيد والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في تورمولينوس، إسبانيا، بين 21 و23 أكتوبر/تشرين الأول 2019. ويجري الاضطلاع بأنشطة مشتركة أخرى مع المنظمة البحرية الدولية في ما يتعلق بمسائل السلامة في البحار، ولا سيما متابعة القضايا التي تناولها المؤتمر الدولي الخامس لسلامة وصحة قطاع مصايد الأسماك الذي عقد في يونيو/حزيران 2018.

24- والعمل التعاوني جارٍ في ما يتعلق بمعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة التي تشكل جزءاً كبيراً من التلوث البحري بالمواد البلاستيكية. وساهمت المنظمة البحرية الدولية في صياغة الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن وسم معدات الصيد لعام 2018 وتدعم تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية من خلال حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات. وفي عام 2019، أنشأت المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة مجموعة العمل 43 التابعة لفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، والتي تعنى بـ"مصادر النفايات البحرية بما فيها معدات الصيد وغيرها من النفايات المتعلقة بالشحن" والتي عقدت اجتماعها الأول في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

### الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

25- على الرغم من أنه لم يتم التبليغ عن انقراض الأسماك العظمية البحرية بسبب الإفراط في صيدها في الألفية الأخيرة، يشكل تزايد خطر حدوث ذلك في النظم المائية حالياً موضوعاً ساخناً في وسائل الإعلام. ويتم تسليط الضوء على هذا الخطر في التقرير الأخير للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الذي ينشر أرقاماً مستمدة من القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. وتعتمد القائمة الحمراء هذه على عملية تقييم لتحديد الأنواع التي تحتاج إلى جهود مستهدفة لاستردادها.

26- وقد اقترح الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مرتين في السنوات القليلة الأخيرة استخدام مؤشر القائمة الحمراء كمؤشر تكميلي لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة الخاص بهدف التنمية المستدامة 14-4 والمتعلق بحالة الأرصد السمكية (المقصد المتعلق بمصايد الأسماك). ويبدل مؤشر القائمة الحمراء على الاتجاه السائد في تصنيفات مخاطر الأنواع عبر النظر في التغيير الذي يطرأ في تقييمات القائمة الحمراء مع مرور الوقت. واليوم هناك القليل نسبياً من الأنواع المائية المستغلة لأغراض تجارية التي يملك الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بيانات بشأن مؤشر القائمة الحمراء الخاص بها. ولكن يقترح الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة إجراء المزيد من عمليات إعادة تقييم القائمة الحمراء لفروع حيوية تصنيفية كاملة من الأسماك (أنواع الأسماك المستغلة وغير المستغلة) بغية التمكن من إعداد التقارير على نطاق أوسع في المستقبل.

27- وقامت منظمة الأغذية والزراعة، بتوجيه من لجنة مصايد الأسماك، بتشكيل مجموعة عمل مخصصة مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة من أجل العمل على هذه المسائل وعلى سلسلة من المسائل الأخرى، بما في ذلك المساعدة في تقييمات الأنواع المقترح إجراؤها لإدراج التعديلات في مرفقات اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع الحيوانية والنباتية البرية المعرضة للخطر والتبليغ عن التقدم المحرز في الوفاء بالتزامات اتفاقية التنوع البيولوجي (أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي).



وفي ما يخص اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع الحيوانية والنباتية البرية المعرضة للخطر، تتقاسم منظمة الأغذية والزراعة البيانات والمعلومات مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة عندما تنضم إلى منظمة TRAFFIC<sup>2</sup> لتقديم المشورة بشأن حالة الأنواع المقترح إدراجها في مرفقات الاتفاقية. ولتيسير التبليغ عن الأرصد المستهدفة وقدرة التنوع البيولوجي على الصمود بشكل أعم، تقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة الفنية لوصف الاستخدام المستدام للموارد السمكية (الهدف 6 من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي) وتنفيذ الضوابط المكانية على ضغط الصيد (الهدف 11 من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي). ويوفّر هذا التعاون الأخير المشورة بشأن هياكل حوكمة مصايد الأسماك من أجل تنفيذ تعريف اتفاقية التنوع البيولوجي لـ "تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق" والمعايير الجديدة الخاصة بها، وهي مبادرة ترمي إلى تعزيز حفظ التنوع البيولوجي القائم على المناطق في ظل الرقابة على مصايد الأسماك.

### المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

28- لقد أقامت منظمة الأغذية والزراعة التعاون مع الإنتربول التي يوجد مقرّها في ليون، فرنسا. وركّز التعاون على الاهتمام المشترك بين المنظمين بمكافحة الغش في الأغذية حول العالم. وفي أوروبا، تعمل الإنتربول مع مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) في إطار عمليات مشتركة لمكافحة الجريمة. وتستهدف الإنتربول واليوربول في عملية OPSON (التي تعني "الأغذية" باللغة اليونانية القديمة)، الأغذية والمشروبات الزائفة والتي لا تستوفي المعايير. وتمثل أحد الإجراءات المهمة في عملية OPSON VII في اتخاذ إجراء على المستوى الأوروبي يستهدف الممارسات الاحتيالية في صناعة أسماك التونة. وشملت الممارسات غير المشروعة استبدال الأنواع وبيع أسماك التونة المخصصة للتعليب بطريقة احتيالية كأسماك طازجة (الأمر الذي يتعارض مع تشريعات الاتحاد الأوروبي). وفي المجموع، تم ضبط أكثر من 51 طناً من أسماك التونة.

29- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2018، تمت دعوة منظمة الأغذية والزراعة إلى حفل إطلاق عملية OPSON VIII في مقرّ الإنتربول، لتعرض عملها ولا سيما عمل الدستور الغذائي في مكافحة الغش في الأغذية. وأبدت الإنتربول واليوربول وغيرها من وكالات إنفاذ القوانين اهتماماً كبيراً بعمل المنظمة والدستور الغذائي، والتزمت بتعزيز التعاون معهما. ونتيجة لذلك، تمت دعوة الإنتربول، بوصفها مورداً رئيسياً، إلى حلقة عمل للخبراء ستعقد في روما في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 وستتناول الغش في الأغذية. وتهدف حلقة العمل هذه إلى الاتفاق على العناصر الرئيسية التي تساهم في تعريف الغش في الأغذية وإلى تحديد العناصر والمؤسسات والآليات التي ينبغي توافرها في كل بلد للتصدي بفعالية للغش في الأغذية.

### منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

30- تتعاون منظمة الأغذية والزراعة بصورة منتظمة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أنشطة عديدة تم الطرفين، بما فيها التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، والإحصائيات الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وقاعدة بيانات تقدير الدعم في مصايد الأسماك. وتغطي مطبوعة "التوقعات

<sup>2</sup> TRAFFIC هي منظمة غير حكومية تعمل على المستوى العالمي في مجال التجارة بالحيوانات والنباتات البرية في سياق حفظ التنوع البيولوجي وتحقيق التنمية المستدامة.

الزراعية" السنوية المشتركة بين المنظمتين توقعات العرض والطلب على سلع زراعية مختارة على المدى المتوسط. ويقدم إصدار عام 2019 توقعًا لسنوات 2019-2028. وتتضمن هذه المطبوعة منذ عام 2011 فصلاً منفصلاً عن الأسماك يصف النتائج الرئيسية لنموذج الأسماك الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون والاتفاق مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولهذا النموذج روابط مع نموذج Aglink-Cosimo المستخدم للتوقعات الزراعية، لكنه لا يزال غير متكامل تمامًا معه. والهدف هو التوصل إلى نموذج متكامل وديناميكي. والنتائج مهمة، ليس فقط لقطاع مصايد الأسماك بوجه عام، بل أيضا للروابط وترابطات الاعتماد المتبادل مع قطاعات الأغذية الأخرى، ولا سيما قطاعي الأعلاف وإنتاج الحيوانات الأرضية.

31- وقد تم الاضطلاع بعمل مكثف بين المنظمتين لتبسيط عملية جمع الإحصاءات عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية فيهما بهدف الحد قدر الإمكان من العبء الذي تتحمله البلدان وتنسيق الإحصاءات التي يجري نشرها بشكل أفضل.

32- وتقوم قاعدة بيانات تقدير الدعم في مصايد الأسماك بقياس الدعم الذي تقدمه الحكومات إلى مصايد الأسماك في جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاقتصادات غير الأعضاء التي تتمتع بمصايد أسماك بحرية كبيرة، ووصفه بطريقة متسقة وشفافة. وتشمل قاعدة البيانات حاليًا 37 بلدًا. ونظرًا إلى أهميتها ومن أجل توسيع نطاق تغطيتها، عُقدت مناقشات أولية حول كيفية جعلها تتسم بطابع عالمي، وذلك من خلال التعاون مع وكالات أخرى منها منظمة الأغذية والزراعة والأونكتاد.

### مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

33- تواصل منظمة الأغذية والزراعة وتعاونها مع الأونكتاد في ما يخص القضايا المتصلة بالتجارة التي تعني مصايد الأسماك، ولا سيما هدف التنمية المستدامة 14.

34- وأطلقت المنظمة والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة خطة عمل مشتركة بين الوكالات<sup>3</sup> بشأن جوانب هدف التنمية المستدامة 14 المتصلة بالتجارة من أجل "الإسراع في تحقيق المقاصد الخاصة بهذا الهدف والمتعلقة بالتجارة (ولا سيما المقاصد 4 و6 و7 و8) عبر تحسين السياسات التجارية والمتعلقة بالتجارة التي تحمي الأمن الغذائي وتساهم في حفظ المحيطات والموارد البحرية الحية وسبل كسب العيش واستخدامها المستدام". وتركز خطة العمل على:

- تعزيز الإصلاحات المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمحيطات والتجارة من خلال الحوار والتعاون وبناء التوافق في الآراء؛
- وتقوية القدرات الوطنية والإقليمية في ما يخص الأطر السياساتية للتجارة المستدامة بالأغذية البحرية وتطوير القطاعات الأخرى القائمة على المحيطات؛
- وزيادة الوعي والمعارف والقدرات لتنفيذ الحوكمة الفعالة والتجارة المستدامة بالأغذية البحرية وغيرها من القطاعات القائمة على المحيطات.

35- بالإضافة إلى ذلك، تواصل منظمة الأغذية والزراعة تقديم الدعم الفني للاجتماعات والأحداث الدورية التي يعقدها الأونكتاد في جنيف حول القضايا المتعلقة بتجارة الأسماك والمنتجات السمكية.

### شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

36- خلال فترة السنتين الماضية، تم تعزيز التعاون بين شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وبين منظمة الأغذية والزراعة. وشملت مجالات التعاون الرئيسية تقاسم مجموعة البيانات الإحصائية عن التجارة وتنقيح تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض.

37- ويعد تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض التصنيف المرجعي الدولي لنفقات الأسر المعيشية ويشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام الحسابات الوطنية. وجاء تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض لعام 2018 نتيجة عملية تنقيح بدأت رسمياً في عام 2015 وانتهت باعتماده من جانب اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في مارس/آذار 2018. وتؤدي منظمة الأغذية والزراعة دوراً قيادياً في تنقيح وتوسيع الشعبة 01 (أغذية) من أجل توسيع نطاق تغطية المنتجات الزراعية ومنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وجرى العمل على الجزء الأساسي من التصنيف وعلى وضع هيكل اختياري مفصل للمنتجات الغذائية.

### منظمة الجمارك العالمية

38- يُستخدم النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وتميزها كأساس لتحصيل الرسوم الجمركية ولوضع الإحصاءات التجارية الدولية من جانب أكثر من 200 بلد، ويصنّف أكثر من 98 في المائة من تجارة البضائع وفقاً لهذا النظام المنسق. وتتعاون منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة الجمارك العالمية لتحسين جودة وتغطية تجارة الأسماك من خلال تحسين مواصفات الأنواع وأشكال المنتجات في النظام المنسق. ويُعبر الإصدار الحالي (النظام المنسق لعام 2017) والإصدار السابق (النظام المنسق لعام 2012) عن التعديلات التي اقترحتها منظمة الأغذية والزراعة.

39- ويجري تنقيح النظام المنسق بانتظام مرة كل خمس سنوات. وأوشكت العملية التي تفضي إلى صدور طبعة منقحة للنظام المنسق في عام 2022 على الانتهاء، ولم تعرض منظمة الأغذية والزراعة اقتراحات إضافية لتنقيح الرموز لا سيما بسبب عدم توافر ما يكفي من الرموز الحرة لإضافة أنواع أو أشكال منتجات جديدة. وعملت منظمة الأغذية والزراعة بشكل رئيسي مع منظمة الجمارك العالمية للإجابة على الأسئلة الفنية الواردة من أمانة هذه الأخيرة ولتحتب محو رموز الأسماك والمنتجات السمكية التي تغطي حجم التجارة الذي يقل عن العتبة المحددة (50 مليون دولار أمريكي للبنود فرعية).

## منظمة التجارة العالمية

40- وافقت البلدان خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (بوينس آيرس، ديسمبر/كانون الأول 2017) على مواصلة الانخراط البنّاء في المفاوضات حول إعانات مصايد الأسماك بهدف اعتماد اتفاق في عام 2019 على ضوابط شاملة وفعّالة تحظر أشكالاً معيّنة من إعانات مصايد الأسماك تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي الإفراط في الصيد، وتلغي الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد أقرت البلدان أيضاً بأن معاملة خاصة وتفضيلية مناسبة وفعّالة للبلدان الأعضاء النامية والأقل نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية.

41- بالإضافة إلى ذلك، يدعو هدف التنمية المستدامة 14-6 إلى حظر أشكال معيّنة من الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي الإفراط في صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل بحلول عام 2020. ويقرّ الهدف 14-6 أيضاً بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعّالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصايد الأسماك.

42- وخلال عملية التفاوض الحالية بشأن الإعانات المقدمة إلى مصايد الأسماك، تستمر منظمة الأغذية والزراعة بتقديم الدعم الفني لمنظمة التجارة العالمية عند الطلب. ومنذ الدورة الأخيرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك، دعت منظمة التجارة العالمية خبراء منظمة الأغذية والزراعة إلى المشاركة في دورات محددة تشمل مناقشة مواضيع معيّنة مثل تقييم الأرصدة، وصغار الصيادين، ودور المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وصيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.